زراعة الكروم وإنتاج الخمور في الجزائر (1870- 1939م): قراءة في الواقع والانعكاسات

مبخوتة سهام،
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر.

ملخّص:

أدخلت الجمهورية الفرنسية الثالثة (**1870- 1939**) في الجزائر تغييرات على المستوى السياسي والاقتصادي، إذ تميّزت بتطبيق سياسة استيطانية جديدة تماشيا معا لخطّة الجديدة للإنتاج الزراعي والتوجّه الاقتصادي الرأسمالي، الذي يهدف إلى التّصدير والرّبح المادّي، كونه يستقطب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وبالتّالي يدعم حركة الاستيطان الفرنسي، بالإضافة إلى الهدف الأساسي الذي يتمثّل في الحفاظ على مرتبة فرنسا في إنتاج النّبيذ ومكانتها العالمية في التّجارة الدولية،وهذا ما تجسّد في الجزائر بعد إصابة مزارع الكروم في الجنوب الفرنسي بوباء الفيلوكسيرا، ما نتج عنه إثراء فئة كبيرة من المستعمرين على حساب فئة المواطنين التي تأثّرت اقتصاديا واجتماعياً، ممّا أسفر عنها هجرة الأهالي بعد مصادرة أراضيهم وتراجع زراعتهم التّقليدية وبروز ظاهرة تركيز الملكية.

الكلمات المفتاحية: الكروم،زراعة، الاستيطان، الفلاحون، الخمور.

Résumé:

The third French republic (1870-1939) was characterised by the new settlement policy in line with the new plan of the agricultural production and the capitalist economic orientation which aimed in export and financial benefits, In addition to the French settlement movement support, thispolicy resulted in an enrichment of a large colonists class at the expense of citizens class which was affected economically and socially, resulting the emigration and the traditional decline and the emergence of ownership phenomenon.

Keywords: Agriculture, vineyards, settlement, peasants, wines.

تمهيد:

تطوّر الاحتلال الفرنسي في الجزائر على مرحلتين أو جيلين، اقتصرت المرحلة الأولى على الاحتلال العسكري وذلك من **1830**م إلى **1870**م، أمّا الجيل الثاني فأخذ شكل الاستيطان الرسمي والاستغلال من طرف

الرأسمال الفرنسي والأوروبي وذلك من **1870**- **1962**م، وهذا تحت تأثير عدّة ظروف وعوامل، ومنذ بداية المرحلة الثانية ربط الاستعمار الفرنسي مستقبله الاقتصادي في الجزائر بالزراعة، بالرّغم من أنّها كانت ولازالت هي أساس الاقتصاد الجزائري،وانحصرت في زراعة الحبوب لملائمتها للمناخ الشبه الجاف، لكن منذ سنة **1871**م لم تكن هناك أي نزعة اقتصادية أخرى للاستعمار الفرنسي غير الزراعة، التي وجّهت إلى الاستثمار الرأسمالي الأوروبي، وأدخلت زراعة المنتوجات التجارية الموجّهة إلى التّصدير مثل الكروم، لكن هذا التغيّر الجذري انعكس سلبا على الأهالي وزراعتهم التقليدية،وزاد من تفاقم وضعيتهم الاجتماعية المأساوية.

1/ السياسة الفرنسية الاستيطانية **1870**- **1939**م:

لقد كانت أوّل خطوة بادرت بها حكومة الجمهورية الثّالثة هي ترحيل سكّان الألزاس واللورين إلى الجزائر(بعد الهزيمة التي تلقّاها الفرنسيون في الحرب السبعينية مع الألمان)، ومصادرة **340** ألف هكتار من أراضي الجزائريين لمنحها لهم، ثم تعدّدت أساليب اغتصاب أراضي الجزائريين لصالح المستوطنين، ومن أجل تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على موارد رزق الأهالي صدر قرار **26** جويلية **1873**م"Warnier " (مقلاتي، ع. **2013:157.156**)، الذي جاء بحجة إقامة وترقية الملكية الفردية للأهالي (Claude,M.1963:212)،والذي أباح للمستوطنين التصرف في أراضي الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي على إجراءات بيع الأراضي وتخويل مصالح خاصّة لإثبات عقود الملكية الخاصّة وتحديد أراضي العرش(مقلاتي،ع. **2013**:ص**157**)، وكان هذا القانون من الناحية الشكلية خادعا يوضّح عزم فرنسا على تحديد ملكية الأهالي، ممّا أعطى انطباعا أوّليا بأنّ هناك تغييرا في سياسة فرنسا، خاصّة أنّ الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية، ولكنّ الشّك قائم بأنّ الاستعمار لا يمكن أن يقدم على خطوة لها انعكاسات إيجابية على السّكان المحليين، وتمسّ بمصالح المستوطنين في الجزائر،إضافة إلى صدور قرار **30** مارس **1871**م الذي أعلن تطبيق مرسوم **1845**م الذي ينصّ

على تجريد كل مقاوم من أرضه، وكانت النّتائج ثقيلة جدا على الجزائريين فقد كلّفت الثورة الشعب الجزائري حوالي **65** مليون هكتار من الأراضي التي كانت للثائرين(بن خرف اللّه، الطاهر.**1995**:ص**150**).

وقد بذلت الحكومة الفرنسية جهدها لتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر،إذ صرّح الحاكم العام شانزي "Chanzy" خلال حملته لتشجيع الهجرة الأوروبية:« ...وسوف نمنح كلّ عائلة حوالي **30** هكتارا في المناطق الفلاحية الخصبة التي تتميّز بصلاحيتها لزراعة الكروم وتنتج أجود أنواعها...» ، وهذا النّداء وجّه لكل المصالح والهيئات المختصّة بزراعة الكروم في فرنسا، لكنه لم يلقى تجاوبا كبيرا في البداية بسبب عدم توفّر القروض الكافية، والخوف من المخاطرة. (Birebent,P.2007 :29)

وعلى العموم فإنّ فترة الجمهورية الثالثة، عرفت العديد من القوانين والإصلاحات داخل الوطن الأم "فرنسا"، لكنها احتفظت بتطبيقها بشكلها الكامل في الجزائر، حيث أنّ المسلمين في نظرها "أمّيون" وليس لديهم الوعي الكافي لممارسة السّيادة والهيمنة، التي يمكن أن يمتلكوه ابما أنّهم يمثّلون الأغلبية (Claude, M.1963:209)، وجلّ هاته المراسيم والقوانين تركّزت حول ترسيخ الاستيطان الأوروبي؛بالاستحواذ على أراضي الجزائريين ومنحها للمستوطنين، وكذلك توفير كل الإمكانيات الزراعية لهم، وقد مدّت لهم مساعدات مادية هائلة من أجل التوسّع والاستصلاح، لضمان بقائهم واستقرارهم في المستعمرة،والجدول التالي يوضح لنا تطوّر الاستيطان الرسمي منذ بداية عهد الجمهورية الثالثة إلى غاية سنة **1929**م:

الفترة	قرى، مجموعات فلاحية	السكان الفرنسيون
1871- 1880م	**207**	**195.418**
1881- 1890م	**89**	**267.672**
1891- 1900م	**80**	**364.257**
1901- 1920م	**217**	**633.149**

1921- 1929م	71	657.641

جدول 1: نتائج الاستيطان الرسمي1871- 1929م. (زوزو، ع.2010: 154)

في الفترة مابين 1871م- 1929م اتَسعت مساحة الملكية الأوروبية، حيث تمّ بناء 664 مركز استيطاني جديد، وطبّقت سياسة طرد الجزائريين من أراضيهم قسرا تحت صبغة قانونية، وتحويل المناطق العسكرية إلى مناطق مدنية يتحكّم فيها المستوطنون، وقد تمّ تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر ومنح الامتيازات لهم، وهكذا ارتفعت أعداد الأوروبيين بشكل ملفت خلال العقدين الأخيرين من القرن 19م وبداية القرن م20، ووصل عددهم إلى633.149نسمة عام 1920م.

ونجد مثلا أنّ سكّان منطقة "بابا حسن"بالجنوب الغربي لمدينة الجزائر سنة 1900م قد بلغ عددهم حوالي611 ساكن، من بينهم 564 أوروبي، و57 فلاح قدموا من الدّواوير القبائلية، واستمرّ عدد السّكان في النّمو، نظرا للتطوّر المحسوس في النشاط الاقتصادي، وخاصة في مجال زراعة الكروم،علما أنّها كانت تغطّي مساحة 400هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة، وتنتج حوالي 27680 هكتولتر من الخمور، ويذكر سكوتي إدغار " Scotti Edgar"مجموعة من المزارعين المنتجين للنبيذ في سنة1900م بمنطقة "بابا حسن" وهم من جنسيات مختلفة، نذكر من بينهم:

السادة:أدروفار "Adrover"، آليي "Allier"،آميديو"Amidieu"، لويس غارسيا"Louis Garcias"، توماس غارسيا"Thomas Garcias"،ميشال فيكتوري"Michel Victori"،كوفي ديدي"Covès Didier"، جوزيف فيكتوري"Joseph Victori" غوميلا"Gomila"، غوينيي"Guinier"،بابتيست شولي"Baptiste Chollet"، بول شولي" Paul Chollet"،كالمي"Calmès"، كازايو "Cazayous"، شاباني"Chabanis"، شازوت"Chazot"، أودوارد"Audouard". السيدات الأرامل:آميرال بودين "Amiral Baudin"،بريدار"Brédard"،شيفلي"Chifflet"، كودار "Couderc"، غالون "Galan"، روبرت"Robert". (Scotti,E.2007:48-50)

ويوضّح لنا الجدول التالي تطوّر الملكية الأوروبية الخاصّة في الفترة ما بين (1850- 1945):

السّنوات	تطوّر الملكية الأوروبية
1850	115000 هكتار
1870	765000 هكتار
1880	1245000 هكتار
1890	1635000 هكتار
1900	1912000 هكتار
1920	2981000 هكتار
1940	3045000 هكتار

جدول 2: الملكية الأوروبية الخاصّة (أراضي زراعية وغابات) (Stora,B.1999:48)

ويرجع هذا التّزايد في الملكيات الأوروبية بالجزائر، وخاصّة في الفترة ما بين 1870- 1940م، إلى السّياسة التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الثالثة عبر تطبيق الاستيطان الرسمي؛ وفرضها لقوانين ومراسيم للاستحواذ على أخصب وأجود الأراضي الخاصّة بالفلاحين الجزائريين، ومنحها للمعمّرين الذين بدورهم اهتمّوا بالزراعات النّقدية التّجارية كزراعة الكروم، التي عرفت تطورا هائلا خلال الفترة المدروسة، والعامل الذي شجّعهم بادئ الأمر هو صدور "قانون 11 جانفي 1851م الذي أعفى الصّادرات الجزائرية إلى فرنسا من الضّريبة، وأصبحت مساحتها تقدر ب 2.036هكتار عام 1854"(بن داهة،ع.2008:192)، لكن السّبب الرّئيسوراء اهتمام الإدارة الفرنسية بهذه الزراعة في عهد الجمهورية الثالثة هو"أزمة وباء الفيلوكسيرا في فرنسا سنة 1866- 1880م" (Arrus,R.1985:56)،ما دفع بالإدارة الفرنسية إلى توجيه أنظارها إلى الجزائر؛نظرا لمناخها المعتدل وتربتها الملائمة لهاته الزراعة، وسمّي هذا الوباء باسم الكائن الذي يتسبّب في حدوثه "حشرة الفيلوكسيرا" وهي عبارة عن حشرة تصيب أوراق الكروم

والسّيقان، وتنتشر بسرعة في حالة عدم محاربتها، وكإجراء وقائي قامت فرنسا بتدمير الكروم المصابة بوباء الفيلوكسيرا وإعادة تكوينها من جديد، أو القيام بمعالجتها.

2/تطوّر زراعة الكروم:

لقد خلفت زراعة الكروم القمح كزراعة استعمارية ابتداء من ثمانينات القرن**19**م، أي بعد نصف قرن من الاحتلال الفرنسي للجزائر، رغم أنّ هاته الزراعة كانت موجودة دائما ضمن النشاط الزراعي الجزائري قبل الوجود الفرنسي،لكن في ظل الجمهورية الثانية لم تكن الكروم تغطّي بعد إلاّ مساحات متواضعة جدا، ففي سنة **1864**م نجد المساحة مزروعة كروما أقلّ من **10.000**هكتار، وبالرّغم من أنّ زراعة الكروم الأهلية تطوّرت بعد هذا التاريخ، إذ ارتفعت من **3.148** هكتار في سنة **1864**م إلى **6.904** هكتار في سنة **1874**م، في نفس الوقت الذي انتقلت فيه الزراعة الأوروبية من **6567**هكتار في سنة **1864**م إلى **11.300**هكتار في سنة **1874**م، أي خلال فترة **10** سنوات تطوّرت زراعة الكروم الأهلية والأوروبية تطوّرا ملحوظا، لكن بعد سنة **1875**م، تغيّر الوضع وانهارت هذه الزراعة الأهلية بينما تابعت زراعة الكروم الأوروبية تطوّرها ببطء، ثم ما لبثت أن شهدت تسارعا نتيجة الأزمة التي خلّفها داء الفيلوكسيرا الذي مسّ اقتصاد فرنسا، وكان لهذا الاتّجاه المعاكس نفس التّفسير، إذ أنّ غياب الاعتمادات المالية لم يمكّن زارعي الكروم المسلمين من توسيع زراعتهم، بينما شكّل منح الاعتمادات المالية لزارعي الكروم الأوروبيين، دور أساسي في تطوير زراعتهم للكروم وإنتاجهم للخمور (آجرون،ش ر.**2008**: **171**)، وفي إطار إجراءات فرنسا الرّامية لتشجيع هذه الزراعة، أقيمت العديد من المعارض، نذكر منها المعرض الذي أقيم في وهران سنة **1864**م،حيث تمّ فيه منح ميداليات ذهبية وفضّية ومبالغ مالية لأحسن العارضين (بن داهة، ع.**2008**: **194**).

- دور البنوك والقروض الزراعية في دعم زراعة الكروم:

أدركت الإدارة الفرنسية أنّ القرض هو إحدى الحاجات الأساسية للمعمّر الجزائري، لاستصلاح أراضيه، التّي حصل عليها إما عن طريق الامتياز أو عن طريق فرق مختصّة، وهذا الاستصلاح لم يكن ليتحقّق بدون اللّجوء إلى القرض، نظرا لما يوفّره للمزارعين من دعم مالي لانتظار المحصول الأوّل مدّة 3 سنوات، ومكّنهم من الحصول أيضا على أدوات زراعية باهظة الثمن وضرورية غطّت النّقص الحاصل في اليد العاملة، إذ لم يكن بإمكانهم القيام بعمليات الحرث العميقة للأراضي ذات القشور الكلسية، أو العمليات الصّعبة الخاصّة بنزع الحجارة أو الحفر العميق بدون هاته القروض، ونستطيع القول أنّ زراعة الكروم لم تزدهر في الجزائر إلاّ بارتباطها مع المال الذي وفّرته القروض المالية،التي بدورها وجدت فيها الدّعم والركيزة باعتبار أنّها زراعة مضاربة(آجرون،ش ر.**2008**: **174**. **185**)، وبحاجة إلى إمكانيات مادية كبيرة لإنجاحها، وخاصة خلال مواسم الإصابة بالأوبئة الزراعية وفترة الأزمات الاقتصادية الصّعبة، مثل أزمة الفيلوكسيرا في الجزائر **1891**- **1900**م (Arrus,R.1985 : 56)

وقد لجأ زارعو الكروم إلى البنوك لتطوير ملكياتهم، وخاصة بنك الجزائر الذي شجّع على انتشار هذه الزراعة النّقدية، وضاعف في عمليات منح القروض، التي أدّى الإفراط في استخدامها إلى زيادة تمسّك المعمّرين بالأراضي وتعلّقهم بها،لكن تحت تأثير الفروق العديدة التي وجدت من موسم جني لآخر، اعتقدوا بأنّ موسم المنتوج الوفير سيسمح لهم بتسديد ديونهم وكسب الفوائد كذلك، وهذا ما تحقّق فعلا في سنوات ازدهار الكروم (Claude,M.1963 :223)،وقد ساهمت القروض البنكية في دعم زراعة الكروم بشكل كبير، والجدول التالي يوضّح تطوّر الكروم في الجزائر مساحة وإنتاجا في الفترة ما بين (**1881**- **1896**م):

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	**30.241**هكتار	**288.549**هكتولتر
1882	**39.766** هكتار	**691.335** هكتولتر
1883	**46.286** هكتار	**821.584** هكتولتر

1884	**56.006** هكتار	**890.899** هكتولتر
1885	**70.886** هكتار	**967.825** هكتولتر
1886	**79.049** هكتار	**667.948** هكتولتر
1887	**87.795** هكتار	**1.903.011** هكتولتر
1888	**103.408** هكتار	**2.761.178** هكتولتر
1889	**106.350** هكتار	**2.578.038** هكتولتر
1890	**110.042** هكتار	**2.331.686** هكتولتر
1891	**109.458** هكتار	**4.018.969** هكتولتر
1892	**111.879k** هكتار	**3.002.079** هكتولتر
1893	**116.394** هكتار	**3.772.779** هكتولتر
1894	**114.877** هكتار	**3.642.479** هكتولتر
1895	**113.810** هكتار	**3.797.693** هكتولتر
1896	/	**4.050.000** هكتولتر

تطوّر الكروم في الجزائر (**1881- 1896**م) (بن داهة، ع.**2008**: **197**)

نلاحظ أنّه بالرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في عدّة أماكن وفي فترات متقاربة(**1881**م- **1886**م- **1896**م)، فإنّ إنتاج الكروم لم يشهد تراجعا، إذ خلال الفترة الممتدّة مابين **1883**م- **1896**م لوحظ تطوّر محسوس في زيادة المساحات المزروعة كروما وكذلك في كميات الإنتاج (بن داهة، ع.**2008**: **196**)، وكان للقروض الفلاحية التي واصلت على تقديمها البنوك الخاصّة وبنك الجزائر الفضل في هذا التطوّر، فقد دفع هذا الأخير قروض هامة ومتواصلة؛بلغت **16** مليونا في سنة **1901**م واستمرّت هذه القروض في التّزايد حتى بلغت **86** مليونا في سنة **1913**م (آجرون، ش ر. **2008**: **184**)، استفادت منها فئة المعمّرين بشكل كبير، بينما صادفت الفلاّحين الجزائريين العديد من المشاكل، بحيث أنّ فروع الكروم كانت تضع العراقيل في وجه الفلاّحين الجزائريين المنتجين لعنب الخمور، و كانوا يتلقّون صعوبات في الحصول على أقبية شاغرة، الأمر الذي كان يدفع بهم إلى معالجة عنبهم في أقبية لدى الخواص، وهذا في حالة ما إذا وجدوا

مكانا شاغرا، إضافة إلى عراقيل أخرى وضعها الكولون أمامهم حماية لإنتاجهم من المنافسة(بن داهة، ع.**2008**: **286**)، كما أنّ زارعي الكرمة والحبوب الذين استفادوا من القروض للزراعة ولشراء الآلات وقعوا تحت طائلة الدّيون المصرفية، سواء اتّجاه المصارف الخاصة أو اتّجاه مصرف الاعتماد الزراعي، فمثلا ارتفعت القروض القصيرة الأجل لمصرف الاعتماد الزراعي من **10** ملايين عام **1920**م، إلى **617** مليون عام **1932**م (بن أشنهو، ع. **1979**: **317**).

ومع تكرّر الإصابة بوباء الفيلوكسيرا في سنة **1880**م تواصل قدوم مزارعي الكروم الفرنسيين المفلسين إلى الجزائر لنيل فرصتهم، لكن ما لبث أن أصاب هذا الوباء الكروم المغروسة في الأراضي الزراعية الجزائرية، وقد لحقت بالمزارعين أزمة في الكروم (Arrus,R.1985:56)، وبامتداده إلى سهول وهران ومعسكر وعنابة، ولكي لا يتخلّى المزارعون عن إنتاج الكروم أصدرت فرنسا قانون **23** مارس **1899**م الذي افتتح عصر إعادة إنتاج الكروم الجزائرية على الأغراس الأميركية، وسمح للكولون بزراعة الكروم الأمريكية، وابتداء من سنة **1900**م بدأت زراعة الكروم تعود إلى نشاطها في الجزائر، وقامت سلطات الاحتلال في **1902**م بإنشاء المشاتل الخاصة في سكيكدة أولا ثم في أرزيو والجزائر العاصمة، استفاد من خدماتها المعمَرون (بن داهة، ع.**2008**: **198**)

لقد عرفت الجزائر ازدهارا اقتصاديا لم تشهده من قبل، ممّا حرّك بعض الشعور بالغيرة لدى الأوساط الفلاحية المختصّة في الكروم في فرنسا، وبدأ التّفكير حينئذ في تحديد حدود قصوى للخمور الجزائرية، وكان زارعي الكروم بالجزائر ربّما يعتزمون استغلال فرصة الأزمة التي تعرفها زراعة الكروم في فرنسا للظّفر بالسّوق الاستهلاكية الفرنسية، وهذا كلّه بالرغم من بقاء تواجد التّهديد الذي كان يشكلّه مرض الفيلوكسيرا على زراعة الكروم بالجزائر، ففي سنة **1910**مكانت **63**% من المساحات الإنتاجية مصابة، ولكن المعمّرين عملوا على إنشاء زراعة كروم جديدة على مساحات وأراضي جديدة، وبعد **1910**م وعلى إثر الاعتماد على

الأغراس الأمريكية (كانت تقاوم بصفة جيّدة داء الفيلوكسيرا ولم تكن تغطّي إلا **12.000** هكتار)، التي جرى استغلالها في ظروف ملائمة وأصبحت المساحات من الكروم الجيّدة تغطّي **46.147** هكتار في سنة **1914**م(آجرون،ش ر. **2008**: **187**. **188**)

إنّ النّجاح الباهر للفلاحة الاستعمارية بالجزائر في سنة **1914**م كان مردّه إلى سياسة القروض المالية وجودة الكروم (آجرون،ش ر. **2008:184**) التي اعتبرت الحل الأمثل للخروج من بعض الأزمات كالفقر، البطالة، النّقص في الأموال الخاصة، إضافة إلى أنّها وفّرت عروض عمل دائمة وموسمية أفضل من التي وفّرها القطاع الصّناعي، وقد سهّلت السّكك الحديدية عملية نقل الكروم (Birebent,P.2007 :30).

وقد صاحب دخول الرأسمال الأوروبي المستثمر في الجزائر بعد سنة **1870**م تطوّرا في التّقنيات الزراعية، والأساليب التي تتناسب مع الشّكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على المردود العالي والجودة(عميراوي،ح.**2007**: **60**)، وأصبحت التّقنيات الزراعية في زراعة الحبوب والكروم والأشجار في تطوّر معتبر، فقد تطوّرت المكننة التي كانت نتيجة سياسة القروض الوفيرة،لاسيّما مع آليات الحصاد والدّرس، وارتفعت المساحة المخصّصة للكروم ارتفاعا ضخما ما بين سنتي **1929**م و**1935**م، لتتحول من **226000**هكتارإلى **400000** هكتار، ما نتج عنه تضاعف متوسّط الإنتاج مرتان تقريبا، ونستطيع القول أنّ الكروم ما بين الحربين، أصبحت الدّخل الأوّل للجزائر، وقاعدة لاقتصاد الاستعمار على حساب الزراعات المعيشية وتربية الحيوانات:"النّتيجة هي أنّ الكروم أصبحت سيّدة الزراعة بلا منازع وأبعدت وصقلت البقية جميعها، بحيث أبعدت القمح، الغنم، الغابة والنّخلة القصيرة، كما لوثّت الأنهار التي ترمى فيها الرّواسب والبقايا"(Stora,B.1999 :47)

زاد اهتمام سلطات الاحتلال بزراعة الكروم في الجزائر، وأصدرت مرسوم في **31** مارس **1902**م يقضي بتعميم إنشاء الغرف الزراعية على مستوى مقر كل عمالة، وفي **18** نوفمبر **1904**م صدر مرسوم آخر ينص على إعادة

تنظيمها ، وفي **08** أفريل **1914**م صدر قرار من الحاكم العام ينص على إنشاء مجلس أعلى للفلاحة ، وابتداء من **1** جانفي **1917**م ظهرت إلى الوجود مصلحة عامة للفلاحة (بن داهة ، ع.**2008** : **270**) ، لكن مع حلول سنة **1919**م واستمرار النّمو الذي شهده إنتاج الكروم، اتّخذت فرنسا إجراءات للحدّ من زيادة زراعتها ، وتحوّلت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم منها قوانين: **04** جويلية **1931**م و**06**جويلية**1933**م، و**04** ديسمبر **1934**م، ومرسوما قانوني: **03** جويلية **1935**م و**28** مارس **1936**م، لكنّ الكولون الذين أعادت إليهم زراعة الكروم الثّقة بالنفس تجاهلوا هذه القوانين، وبدئوا ينزعون إلى الاستقلال بالجزائر وأبدوا رغبتهم في تسيير شؤونهم بأنفسهم برفض وصاية الحكومة الفرنسية عليهم (بن داهة ، ع.**2008:198**) ، وظهرت بوادر المجاعة ابتداء من سبتمبر **1920**م؛ إذ وصلت الأزمة إلى أوجّها في ما يخص إنتاج الحبوب وتجارتها ، وقد ضرب الكساد أيضا بدرجة حادّة زراعة الكروم وتجارة الخمور ، بحيث أنّ كل الصناعات المعتمدة على الفلاحة قلّصت من نشاطها ، ومن بينها مصانع تقطير الخمور وكذلك النّقل ، ممّا أدّى إلى تفاقم مشكلة البطالة (قداش ، م.**2008:27**)

وفي إطار العمل من أجل استتباب تراكم رأس المال في الجزائر ، سعى رأس المال الزّراعي الفرنسي إلى التكيّف في الزراعة ، وخصّص بعض الأراضي المزروعة كروما إلى زراعة الحمضيات، وهذا ما نستنتجه من خلال الاتّساع الكبير الذي عرفته زراعة البقول والفاكهة بعد سنة **1934**م، وهي سنة منع أي زراعة جديدة للكروم، فمن **7500** هكتار عام **1938**م مخصّصة لزراعة البقول والفاكهة ، ارتفعت المساحة إلى **34445** هكتار في سنة **1961**م، وإجمالا فإنّ كل القطاعات التي ارتكزت عليها قاعدة تراكم رأس المال قبل سنة **1930**م ومن أهمّها زراعة الكرمة التي فقدت حيويتها ، وابتداء من **1930**م أصبحت مصالح رأس المال الزّراعي في الجزائر تتناقض مع مصالح رؤوس الأموال المستثمرة في زراعة الكرمة والحبوب في فرنسا (بن أشنهو ، ع.**1979** : **313**) وقد تدخّلت السلطة السياسية بادئ ذي بدء للعمل على استتباب التراكم في القطاعين الأساسيين: الحبوب والكروم،

ومنع الفائض في الإنتاج، واعتمدت كذلك على مبدأ الاقتلاع التّدريجي لغرسات الكروم، ودعّمت عمليات الاقتلاع الطّوعي بإعطائها علاوات للمزارعين، كما كافحت الإنتاج المتزايد بواسطة فرض غرامات على المحصول،وقد كان هدف هذه الإجراءات تثبيت سعر النّبيذ لأجل تحاشي انهياراته السابقة، ونتج عنها تحديد حدود واضحة لتراكم رأس المال (بن أشنهو،ع.**1979**: **334**. **335**)،وابتداءمن سنة **1936**م بدأ إنتاج الكروم في التّراجع، ليزداد تقهقرا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية التي شهدت ارتفاعا في درجات الحرارة، وتناقصا في الأيدي العاملة(بن داهة،ع.**2008**: **199**).

3/ تصدير الخمور الجزائرية:

احتلّت الجزائر المرتبة الأولى في تجارة المستعمرات الخارجية نحو فرنسا، تتبعها مباشرة الصين الشعبية، حيث تمثّل الجزائر نسبة **35**% من ورادات فرنسا، أما الصّين الشعبية فتمثّل نسبة **25.0**%، وفيما يخصاستهلاك الخمور المنتجة في الجزائر، فقد كانت في الواقع تستهلك فقط من قبل السّكان الأوروبيين، ونستطيع القول بأنّ صادرات الخمور الجزائرية نحو فرنسا أصبحت تمثّل المصدر الأساسي للدّخل الوطني، إذ تحتكر الخمور الجزء الأكبر من المواد المصدّرة في الميناءان الرئيسيان بالجزائر ووهران (Arrus,R.1985 :69 70)، وهذا بفضل جودتها، حيث أنّ الخمور المنتجة في الجزائر تحمل مزايا ملحوظة، سواء كانت "خمور مشتركة، ممزوجة، أوالنبيذ الفاخر"، وذلك نظرا لتنوّع الأراضي الجزائرية ومناخها، فالجزائر لم تنفرد بنوع واحد من الخمور بل أنتجت العديد من الأنواع ذات المزايا المختلفة(G.G.A.1922 :5)،وهذا ما يؤكّده العديد من المؤلّفين الفرنسيين في كتاباتهم، فنجد مثلا أنّ مدينة معسكر المنتجة للخمور الحمراء والوردية ذات الحموضة المرتفعة تحصّلت على ميداليات ذهبية، في المسابقات الاستعراضية التي أقيمت بالعاصمة الفرنسية باريس فيما بين **1932**- **1936**م (بن داهة،ع.**2008**: **195**)، في إطار تشجيع فرنسا لزراعة الكروم وإنتاج الخمور.

وبالرّغم من أنّ زراعة الكروم انتشرت في أغلب المزارع الجزائرية، لكنّها تركزت أكثر بالغرب الجزائري، إذ قدّرت المساحة المزروعة بالكروم وكمية الخمور المنتجة في دوائر عمالة وهران سنة **1882**م كما هو موضّح في الجدول التالي:

المنطقة	المساحة المزروعة بالكروم	الخمور المنتجة	
		باللون الأبيض	باللون الأحمر
وهران	**4149**. هكتار	**5.488** هكتولتر	**162.893** هكتولتر
مستغانم	2762. هكتار	**820** هكتولتر	**23.824** هكتولتر
معسكر	**1.703** هكتار	**5.624** هكتولتر	**13.014** هكتولتر
بلعباس	**1.134** هكتار	**4.381** هكتولتر	**26.915** هكتولتر
تلمسان	**780** هكتار	**448** هكتولتر	**20.293** هكتولتر
المجموع	**15.307** هكتار	**16.761** هكتولتر	**246.939** هكتولتر
		263.700 هكتولتر	

(B.T.S.G.A.O.1883:102)

وقد عرفت الجزائر أزمة قصيرة ولكنّها ثقيلة في سنتي **1900**- **1901**م، تلك الأزمة التي وصفها عالم الجغرافيا "أ.ف.غوتيي" ب"كساد مبيعات الخمور"، إذ نتجت عن ارتفاع الإنتاج بفرنسا وكذلك حجم المخزونات الجزائرية الكبير من الخمور، لكن بفضل القرض الفلاحي والتعريفة الجمركية عرفت الوضعية استتبابا بسرعة. (آجرون، ش ر.**2008**: **182**)

ومن بين عمالات الإقليم الشّمالي، وصل مخزون عمالة وهران من النّبيذ إلى **87.041.81** هكتولتر، والجدول التّالي يوضّح لنا مخزون الخمور في مدن الإقليم الشّمالي سنة **1930**م

مخزون الخمور في الدوائر	العمالات	الإقليم الشمالي (وهران، الجزائر، قسنطينة)

الجزائر: **285.118** هكتولتر	عمالة الجزائر **335.220** هكتولتر	**497.261.94** هكتولتر
المدية: **9.026** هكتولتر		
مليانة: **32.168** هكتولتر		
شلف: **4.819**		
تيزي وزو: **4.089** هكتولتر		
وهران: **38.118.30** هكتولتر	عمالة وهران **87.041.81** هكتولتر	
معسكر: **21.097** هكتولتر		
مستغانم: **14.724.56** هكتولتر		
سيدي بلعباس: **7.077** هكتولتر		
تلمسان: **6.024.95** هكتولتر		
قسنطينة: **96** هكتولتر	عمالة قسنطينة **75.000.13**هكتولتر	
باتنة: **78** هكتولتر		
عنّابة: **16.355.33** هكتولتر		
بجاية: **46.858** هكتولتر		
قالمة: **404.50** هكتولتر		
سكيكدة: **10.935** هكتولتر		

سطيف: **273.30** هكتولتر		

(A.S.A. 1931 : 241)مخزون الخمور في الإقليم الشمالي سنة **1930**م

ويبلغ متوسّط إنتاج الجزائر من الخمور سنويا حوالي **7** ملايين هكتولتر، إذا ما اعتبرنا أنّ الاستهلاك السّنوي للخمور في المستعمرة بلغ **1.200.000** هكتولتر، يبقى إذن تقريبا **6** ملايين هكتولتر من الخمور جاهزة لأجل التصدير، وتلك الكمية كانت تحتكر من قبل تجارة التصدير خلال الفترة من **1910**م إلى **1914**م بدون أي عراقيل تذكر، والجدول التالي يوضح كمية الخمور الجزائرية المصدّرة في الفترة مابين (**1910**- **1914**م):

السنوات	كمية الخمور المصدّرة		
	الخمور	في شكل كحول	المجموع
1910	**7.140.082**	**234.540**	**7.374.622** هكتولتر
1911	**7.404.382**	**273.950**	**7.678.332** هكتولتر
1912	**7.582.012**	**217.830**	**7.799.842** هكتولتر
1913	**4.882.904**	**216.220**	**5.099.124** هكتولتر
1914	**5.214.973**	**143.050**	**5.358.023** هكتولتر

كمية الخمور الجزائرية المصدّر (:G.G.A.19228)

وللعلمفقد أصبحت الجزائر بفضل مزارع الكروم ثالث منتج للخمور بعد كل من فرنسا وايطاليا، ولكنّ إنتاجها كان يوجّه دائما نحو السّوق الفرنسية، وقد قدَرت حمولة الخمور المصدّرةإلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية فيما بين **1907**- **1914**م كالتالي:

الجزائر	**4.750.301** قنطار
وهران	**2.038.088** قنطار
مستغانم	**317.868** قنطار

بجاية	**128.880** قنطار
عنابة	**102.047** قنطار
سكيكدة	**78.619** قنطار
أرزيو	**37.909** قنطار
جيجل	**16.486** قنطار

حمولة الخمور المصدّرة إلى فرنسا عبر الموانئ الجزائرية **1907**- **1914**م
(Arrus,R, 1985: 70)

وحتى يقضي الكولون على المشكلات المعقَدة التي كانت تعترضهم في ميدان الزراعة أنشأوا: نقابات، تعاونيات الخمور، شركات العتاد الفلاحي،فقد قامت الإدارة الفرنسية بإنشاء مؤسسة القرض الفلاحي " le Crédit Agricole" في **1894**م، وأسّست أولى الأقبية المخصصة لتخمير النّبيذ، وتمّ بناء أوعية الخمر ابتداء من سنة **1895**م،وفي سنة **1905**م تمّ إنشاء أوّل تعاونية للخمور، تلاها العديد من التعاونيات، وخاصّة بعد الحرب العالمية الأولى، إذ أنّ الكروم في هذه الفترة غطّت حوالي **179,500** هكتار، وقد تعرّضت الجزائر لأزمة كساد الخمور التي عانت منها فرنسا كذلك، بسبب الإفراط في الإنتاج والركود العام (Birebent,P.2013)، وقد وصل عدد تعاونيات الخمور فيما بين **1919**- **1929**مإلى **31** تعاونية، أصغرها تعاونية "شانزي" التي أنشئت عام **1924**م ، وأكبرها تعاونية "أوجين إيتيان" وتعود نشأتها إلى عام **1923**م (بن داهة، ع.**2008**: **251** .**253**).

4/ انعكاسات زراعة الكروم على المجتمع الجزائري:

كان واضحا منذ بدايات القرن **20** أنّ زراعة الكروم رسَخت مسار عملية تركيز الملكية، وهو ما جعل الملكية الصغيرة تبدو مهدّدة بالزوال مع حلول سنة **1914**م (آجرون، ش ر.**2008** :**190**)،وتعتبر إعادة تكوين مساحات زراعة الكروم هي أحد عوامل تركيز الملكية أو حتى فرض الطابع البروليتاري على جزء من المستغلّين والملّاك الذين أصبحوا أجراء لدى الشركات الكبرى (بن داهة،ع، **2008:188**)، ففي منطقة متّيجة سنة **1887**م كانت زراعة الكروم تتقاسمها نوعا ما: الملكية الصّغيرة (أقل من

10 هكتارات) بنسبة **32**%، والملكية المتوسّطة (**11** إلى **50** هكتار) بنسبة **36**%، والملكية الكبيرة (أكثر من **50** هكتار) بنسبة **32**%، وبعد **20** سنة أي سنة **1907**م لم تكن الملكية الصّغيرة تمثّل إلا نسبة **9**%، والملكية المتوسّطة **38**%، أما الملكية الكبيرة فبلغت **53**%،وقد عمّت ظاهرة التّركيز هذه كل المناطق، جبال المدية، ساحل الجزائر....الخ (آجرون، ش ر.**2008**: **189**).

إنّ ارتفاع وتيرة توسّع الأراضي المزروعة كروما من سنة **1884**م حتى سنة **1914**م، أدّى إلى ارتفاع عدد المعمّرين المهتمّين بزراعة الكروم، لكنّ عددهم انخفض بشكل ملحوظ منذ سنة **1901**م، فمن **17.854** زارع للكروم وصل عددهم إلى **10.480** زارع سنة **1914**م، وهذا الانخفاض يعود إلى أنّ زراعة الكروم في الجزائر تتّجه إلى التركّز في المؤسّسات الكبرى، وحتى الشركات الصّناعية الكبرى التي دخلت في ميدان الاستثمار الزراعي، وقد تضاعف وجود هؤلاء الرأسماليون في مقاطعة الجزائر حيث تضاعف عدد مزارع الكروم في السّهل ومتيجة، فنجد مثلا المعمّر دوبونو "Debonno" يملك **1000** هكتار من الكرمة موزّعة على عدّة مزارع، وآخر يدعى شيرس "Chiris" يملك **710** هكتار، بينما تملك الشركة العقّارية والزراعية للحرّاش **460** هكتار، كما تأسّست شركات اختصّت في اقتناء المساحات المزروعة كروما التي يضطر أصحابها لبيعها بفعل الأزمات، وهكذا نشأت الشركة الزراعية اللّيونية لشمال إفريقيا التي كانت تملك في سنة **1900**م حوالي **397** هكتار، إضافة إلى شركة قبعة الدّركي"le chapeau du gendarme" التي تأسّست في سنة **1900**م لشراء **500** هكتار، وفي الواقع لقد تحقّق هذا التراكم لرأس المال من خلال الأزمات الاقتصادية التي تساعد على تمركز رأس المال(بن أشنهو ، ع.**1979**: **143 146**)

تطوّرت ظاهرة تركيز الملكية منذ سنة **1870**م كما ذكرنا سابقا، حيث نلاحظ سلسلة من المعاملات العقّارية المتبادلة بين الفلاحين الجزائريين و المعمَرين، وعموما لم تتم هذه المعاملات بشكل منصف، إذ أنّ الفلاحين

الجزائريين باعوا أراضيهم للأوروبيين بأسعار متدنية، بينما كان شراء الأراضي من المعمّرين بمبالغ عالية.

الفترة	سعر 1 هكتار من أراضي الأهالي	سعر 1 هكتار من أراضي المعمرين
1877 ـ 1898م	100 فرنك	153 فرنك
1898 ـ 1904م	117 فرنك	185 فرنك

مقارنة بين أسعار أراضي الأهالي وأراضي المعمَرين (1877- 1904م)

في الفترة الزمنية ما بين 1877م حتى 1898م قدّر السعر المتوسّط للهكتار الواحد من أراضي الأهالي ب 100 فرنك، بينما الهكتار الواحد من أراضي المعمّرين بلغ 153 فرنك، ومن سنة 1898م حتى 1904م وصل بيع الهكتار الواحد من أراضي الأهالي إلى 117 فرنك، وبالنسبة للأوربيين بلغ 185 فرنك. و هذا الفرق الشاسع في أسعار بيع الأراضي الزراعية بين الفئتين، نتج عن ظهور الملكية الخاصة وتعميمها مع قانون وارنيي في 1873م،بالاشتراك مع البؤس المتفاقم الذي مسّ الطبقة الكبيرة من الفلاحين، حيث اضطرّ الفلاح الجزائري مع ظهور الوباء إلى بيع أرضه إلى المعمّر أو إلى البنوك، التي استغلّت الأوضاع وتحوّلت من ممولّ إلى مستثمر،"الأمر الذيأدّى إلى ارتفاع الملكية الأوروبية، فقد وصل مجموع أراضي الأهالي التي بيعت للأوروبيين في الفترة ما بين 1877- 1904م إلى 689450 هكتار، بينما مجموع أراضي الأوروبيين التي بيعت للأهالي بلغت 213083 هكتار" (Arrus,R.1985:5657).

بالإضافة إلى ذلك أدّى اهتمام الكولون والحكومة الفرنسية الشّديد بزراعة الكروم إلى تراجع النّشاط الاقتصادي التقليدي (المعاشي)، فإنّ تقليص المساحات المتوفرة للزراعات الأهلية التي حدثت في الوقت الذي بدأ فيه عدد السكان المسلمون في الارتفاع كانت لازمتها الحتمية إفقار سكان الأرياف وتدهور أوضاعهم المعيشية (آجرون، ش ر.2008: 332)، إذ يذكر جيلالي صاري أنّ عدد السّكان في الفترة1871- 1950م تكاثر لدرجة بلوغه الثّلاث أضعاف (صاري،ج.2010: 170) كما أدّى صدور هذه المراسيم المشار إليها آنفا وتطبيقها إلى هبوط في تربية الماشية بسبب

الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي، وتأثّر بشكل مباشر هذا الوضع التقليدي لنشاط القبائل الاقتصادي (بن خرف الله، ط.**1995:153**)، وانخفضت المساحات المزروعة حبوب من **2.284.387**هكتار (**1901- 1905**م) إلى **2.225.351**هكتار (**1906- 1910**م)، ثم إلى **2.173.702**هكتار (**1911- 1915**م)، وحتى إلى **1.967.995**هكتار (**1916- 1920**م)(آجرون،ش ر.**2008**: **347**)،تأثّر الأهالي بهذا الانخفاض، إذ لطالما اعتبرت زراعة الحبوب عصب الحياة الاقتصادية للسكان،فهي إحدى الزراعات القديمة التي كان الجزائريون قبل الاحتلال الفرنسي يمارسونها على أوسع نطاق، بحكم أنّها تمثل مصدر عيش السّكان ومن أهمّها القمح والشعير والذّرة والأرز، وبدأ هذا القطاع في التقهقر المستمر منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر.

إنّ انخفاض المنتجات الزراعية لا يرجع في الحقيقة إلى تجريد الأهالي الجزائريين من الأراضي الزراعية فحسب، وإنّما إلى تحويل هذه الأراضي إلى مزارع للكروم بدلا من القمح والشعير كما سبق ذكره، وقد أثّر ذلك سلبا على السّكان حيث أدّى انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ارتفاع الأسعار مقارنة مع سنة **1939**م، إذ ارتفعت في **1940**م بنسبة **34**%، وفي **1941**م بنسبة **57**%، وفي **1942**م بنسبة **101**%، أمّا سنة **1943**م، فقد بلغت نسبة ارتفاع الأسعار إلى **171**%(جويبة، ع.**2013**: **35**).

كما أنّ قيام الاستعمار بدفع القرويين إلى التنقّل نحو الهضاب العليا ذات الأراضي الأقل خصوبة والأكثر جفافا، أدّى إلى انخفاض الإنتاج المعيشي، بحيث نجد أنّ إنتاج الحبوب انخفض بنسبة **20**% مابين **1880**م و**1950**م، في حين أنّ عدد السّكان تضاعف،وهذا الانخفاض في الإنتاج نتج عن تقلّص المساحات المزروعة إضافة إلى انخفاض مردودها، وكذلك انخفضت في نفس الفترة نسبة إنتاج المواشي بنسبة النّصف على إثر تقلّص أراضي الرّعي، كما هو موضّح في الجدول التالي:

السنة	كمية الحبوب المتوفرة لكل نسمة	عدد رؤوس المواشي لكل **1000** نسمة

	(بالقنطار)			
		الأبقار	النعاج	الماعز
1875 1911 1953	5 3 إلى 4 أقل من 2	200 91	1533 631	694 338

جدول 2: إنتاج الحبوب والمواشي (1875- 1953م) (Stora,B. 1999 :P48)

وقد مثّلت هجرة الجزائريين إلى الخارج منذ سنة 1830متعبيرا عن رفضهم للنظام الاستعماري ولسياسته التعسّفية، ولكن حركة الهجرة القوية سنة 1911م لفتت أنظار الإدارة الفرنسية، حيث هاجرت أعداد كبيرة من الجزائريين إلى سوريا والمشرق العربي، واستقرّت بعض العائلات بتونس والمغرب بعد أن تعرضت للاضطهاد ونزعت أراضيها، وكان عدد المغادرين للبلاد أكثر بعد ثورة 1871م وخاصة في السنوات (1875م- 1888م- 1898م- 1910م- 1911م)، واهتمت السلطات الفرنسية بهذه الظاهرة في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م،وحاولت الحدّ منها وحتى منعها، إذ تدخّل الحاكم العام "شانزي" سنة 1875م ومنع الهجرة، و كذا في سنة 1895م تدخّل الحاكم العام "جول كامبون" ومنع الهجرة أيضا، وبعد الهجرة الجماعية سنتي 1910- 1911م منع الحاكم العام "شارل جونار" الهجرة وأغلق الحدود الجزائرية.

وفي أواخر القرن 19م كانت حركة الهجرة تدلّ على تذمّر وسخط الجزائريين، بالرغم من أنّ الفرنسيين حاولوا إعطاءها طابع آخر واتّهموا الجامعة الإسلامية والطّريقة الرحمانية بمشاركتهم في حملة تشجيع الجزائريين على الهجرة، وتناسى "كامبون" البؤس والاحتقار والتعسّف وقانون الأهالي الذي كان يعاني منه الجزائريون.

وقد سمحت الإدارة الفرنسية بالهجرة في بعض الأحيان، لكنّ هذه الرّخص بالهجرة كانت تخضع لأسباب سياسية واقتصادية تمليها عليهم رغبتهم في المحافظة على مصالحهم في الجزائر وسمعتهم في الخارج، مثلما فعلت سنة **1895**م حيث هاجر حوالي **100** جزائري إلى مكّة والمدينة، ومن بين أسباب هذه الرّخص نجد: الكثافة السّكانية، فقر السكان بعد انتزاع أراضيهم، ترخّص الهجرة لبعض الجزائريين للاستفادة من الأراضي التي يتركونها (أبو القاسم،س.**2005**: **476 479**)

5/ موقف الجزائريين من الزراعة الرأسمالية الجديدة "الكروم":

عان المستوطنون من نقص اليد العاملة المتخصّصة وهذا ما جعلهم في حاجة ماسّة إلى العمّال الموسميين الذين هاجروا من: إسبانيا، المغرب الأقصى، الجنوب الجزائري، بحثا عن فرص العمل في مزارع الكروم، لكنّهم لم يسدّوا حاجيات المستوطن المحلّية من اليد العاملة المؤهّلة، ما أدّى إلى قيام الإدارة الفرنسية بالتّخطيط لإنشاء "التعليم الزراعي" (حجازي،م.**2015**: **97**)، واضطرّ الكولون بنحو متزايد على اللّجوء إلى مساعدة الفلاحين الجزائريين، الذين بدورهم أجبروا على الاعتماد على المستعمر كمصدر للتّوظيف وبمبالغ زهيدة لا تكفيهم للحصول على القوت اليومي.

وقد شكّل العمّال المسلمون بالتّدريج غالبية القوّة العاملة في مزارع الكروم، حيث تمّ إحصاء العمّال الزراعيين في سنة **1914**م، وكانت نسبة **41**% من الأجراء المسلمين تشتغل في زراعة الكروم، و**31**% في زراعة الحبوب، وأصل هذه البروليتاريا الزراعية يمكن فهمه عندما نتمعّن في التطوّر المتزامن بين عدد الخمّاسين وأصحاب الملكيات، وكان أولئك الملّاك الصغار الذين انتزعت منهم ملكيتهم أو الخمّاسين الخواص هم من يقوم بالعمل اليدوي لدى المعمّرين،وقد كانت ظروف الخمّاس هي وضعية الانحسار التقليدي للفلاح الصغير الذي أنهكته الدّيون واضطرّ إلى أن يصبح مزارعا مؤاكرا (آجرون،ش ر.**2008**: **256 357**)، وقد ناضل الجزائريون من أجل الأرض وهو النّضال الذي انعكست صوره في إضرابات العمّال عن العمل في مزارع الكولون، وفي المظاهرات الاحتجاجية، وفي

إنشاء الفروع النقابية، والتي يستشفّ من خلالها مرة أخرى ذلك الصّراع المرير بين الفلاحين الجزائريين الصّغار وعمّال الأرض من جهة والكولون وإدارة الاحتلال من جهة أخرى، لا سيّما خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أضحت فيها معالم النّضال أكثر وضوحا بسبب انتشار الوعي في الوسط العمّالي الفلاحي، ومن بين مزارع الكولون التي تعرضّت لهجومات الفلاحين بالغرب الجزائري: مزرعة "ساردان" في بلدية سيدي علي بن يوب، حيث دمّر الفلاحون **120** شجرة كروم في **1937/04/08**م ، بالإضافة إلى تكسير **132** شجرة كروم في **1937/04/20**م بمزرعة "تريش" في بلدية بوخنافيس (بن داهة، ع، ج2 .**2008**: **246 380**).

أمّا بالنسبة لزارعي الكروم الجزائريين، فقد كانوا يبيعون إنتاجهم إلى المضاربين، الذين كانوا يشترون منهم الإنتاج بالتّمام في شكل عنب لغرض إعادة بيعه للأقبية قصد تحقيق أكبر قدر من الفائدة، خاصة وأنّ الفلاحين الجزائريين المسلمين كانوا يمتنعون عن بيعه مباشرة للأقبية – تقيّدا بأحكام الشّريعة الاسلامية- ليجدوا أنفسهم فريسة لهؤلاء المضاربين والوسطاء الذين لم يتردّدوا في صفقاتهم التّجارية مع الفلاحين عن استخدام التّكتيك والإجراءات الخسيسة، فكانوا مثلا يتركون الفلاحين ينتظرون أياما ليصل دورهم لدخول السّوق، وحينذاك يكون منتوجهم من العنب قد جفّ بفعل شدّة الحرارة فيقلّ وزنه وينخفض سعره، وبالتّالي ترتفع حموضته وهكذا تتحقّق رغبة المضاربين فيشترونه بأسعار جدّ منخفضة ليبيعوه بأسعار مرتفعة تتناسب وارتفاع درجة حموضته (بن داهة، ع.**2008**: **286 287**)

على ضوء ما سبق ذكره، نستنتج أنّ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة أفرز العديد من التّغييرات،إن على الصّعيد السياسي أو الاجتماعي ولا سيّما الاقتصادي، فقد ركّزت الزراعة الاحتلالية على قطاع الكروم كداعم اقتصادي لفرنسا وكمصدر تراكمي هام لا يدعم بأي صفة من الصّفات الاحتياجات الزراعية الجزائرية، إذ تمكّنت زراعة الكروم من إنعاش الاقتصاد الفرنسي برمّته وأحدثت تغييرا فعليا في اقتصاد الجزائر،لكن

هذا التّغيير المفاجئ لم يهدف إلى التّنمية الاقتصادية وتأمين الدّخل الوطني الجزائري، بل كان نتيجة لإصابة مزارعها في الجنوب بوباء الفيلوكسيرا ،كون أنّ تزامن إصدار الحكومة الفرنسية لأهم التشريعات العقارية في الجزائر مع أحداث وقعت داخل فرنسا ، أبرز دليل على أنّ هاته التشريعات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأنّ السياسة الفرنسية الجديدة المتّبعة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بالتطورات السياسية والاقتصادية داخل فرنسا ،فقد كان من النّتائج الحتمية لهذه السياسة ظهور ما يسمى بالاقتصاديات المضاربة حيث عملت الملكيات الأوروبية على استغلالها ، إذ نمت بذلك المستثمرات الفلاحية التي أشرفت على الإنتاج الضخم،وتمّ وضع مخطّط جديد للإنتاج الزراعي يتماشى مع التوجّه الاقتصادي الرأسمالي الجديد ، الذي يهدف إلى التّصدير الخارجي والرّبح المادّي، الأمر الذي ساهم في عملية التّنمية الزراعية الرأسمالية ودعم الحركة الاستيطانية ، وكذا إثراء كتلة كبيرة من المعمَرين، على حساب طبقة الأهالي التي تأثّرت اقتصاديا واجتماعيا ، وأصبح الفلّاح الجزائري يعمل كأجير مؤقّت وبأجر زهيد في أرضه ، بالإضافة إلى تراجع الزّراعات التقليدية المعاشية ، وانتشار ظاهرة تركيز الملكية ، وكذلك ظهور الأزمات الاقتصادية التي أثّرت بدرجة كبيرة على هذه الطبقة؛بحيث تميّز تاريخ زراعة الكروم في الجزائر بتعاقب سلسلة من الازدهار والإخفاق.

المراجع:

- أبو القاسم، سعد الله (**2005**). تاريخ الجزائر الثّقافي **1830- 1854**م، مج **5- 6**، ج**5**، ط**2**. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- آجرون، شارل روبار (**2008**). تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة **1871** إلى اندلاع حرب التحرير **1954** ، مج**2** ، ط**1**. الجزائر: دار الأمة.
- بن أشنهو، عبد اللطيف (**1979**). تكوّن التخلّف في الجزائر **1830- 1962**م، تر: نخبة من الأساتذة ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- بن خرف الله، الطاهر (**1995**)."التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للرّيف الجزائري **1830- 1962**".الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد **2**، ص.ص.**139- 170**.

- بن داهة، عدّة (**2008**). الاستيطان والصّراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر **1830- 1962**م، ج**1**+ج**2**. الجزائر: طبعة خاصة لوزارة المجاهدين.
- جويبة، عبد الكامل (**2013**). الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة **1946- 1954**م، الجزائر: دار الواحة.
- حجازي، مصطفى (**2015**). "الاستيطان الأوروبي وزراعة الكروم بمنطقة سيدي بلعباس". المواقف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة معسكر، العدد **10**، ص.ص **91- 108**.
- زوزو، عبد الحميد (**2010**). نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر **1830- 1900**، الجزائر: موفم للنشر.
- صاري، جيلالي(**2010**). تجريد الفلاحين من أراضيهم **1830- 1962**، الجزائر:دار غرناطة.
- عميراوي، حميدة (**2007**).آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري **1830- 1954**م. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية.
- قدّاش، محفوظ (**2008**). تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية **1919- 1939**، ج**1**، تر: امحمد بن البار، ط**1**، الجزائر: دار الأمة.
- مقلاتي، عبد الله (**2013**). المشروع الفرنسي الصّليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية **1830- 1962**م، الجزائر: منشورات سيدي نايل.
- (A.S.A) Annuaire statistique de l'Algérie, gouverneur général de l'Algérie, année 1930, service centrale de statistique, imprimerie E.PFISTER.9. rue trollier,Alger 1931.
- (B.T.S.G.A.O) Bulletin trimestriel de la société de géographie et d'archéologie d'Oran, 8 janvier 1883, compte rendue sommaire des séances de la commission.
- (G.G.A) gouvernement général de l'Algérie, direction de l'agriculture du commerce et de la colonisation (1922). Les produits algériens : les vins d'Algérie, Algérie: imprimerie algérienne.
- Arrus, rené (1985). L'eau en Algérie de l'impérialisme au développement (1830-1962). Paris: O.P.U.
- Birebent, Paul (mars 2007). "la guerre du vin 1900-1907". L'algérianiste,cercle algérianiste Perpignan-France, N° 117, p.p (28-41).
- Birebent, Paul (mars 2013). "le vignoble avant la grande guerre". L'algérianiste,cercle algérianiste Perpignan-France,sur le site:http://www.cerclealgerianiste.fr/index.php/archives/encyclopedie-algerianiste/histoire/histoire-economique/histoire-agricole/290-le-vignoble-avant-la-grande-guerre . [le 12/03/ 2016 à 13h]
- Martin, Claude (1963). Histoire de l'Algérie française (1830-1962), Paris : édition des 4 fils Aymon.
- Scotti, Edgar (décembre 2007). "Baba-Hassen". L'algérianiste, cercle algérianiste Perpignan – France, N° 120, p.p (48 -53).
- Stora, Benjamin (1999). histoire de l'Algérie colonial (1830-1954), Paris : éditions la découverte.